

الحق في البيئة: من التكريس الدستوري إلى تفعيل التعاوني

The Right to the Environment: From Constitutional Enshrinement to Cooperative Implementation

الدكتور محمد يسين الركيبي

دكتور في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

Rguibi82@hotmail.com

ملخص:

يعبر الحق في البيئة عن حق الإنسان في وسط بيئي سليم يكفل له حياة لائقة وكرامة، وهو من الحقوق التي تستأثر باهتمام كبير لربطه بين البيئة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية و حقوق الإنسان باعتبارها حقوقا متأصلة لجميع البشر بدون تمييز. و قد انخرطت المملكة المغربية في دينامية التكريس الدستوري الصريح لهذا الحق منذ سنة 2011، من خلال تبني مقاربة عامة و شاملة تروم إقراره مع تخويله مجموعة من الضمانات القانونية و المؤسساتية، أبرزها التنصيص على واجب الدولة و المؤسسات العمومية و المجتمع المدني في صيانتها مع إحداث هيئات و مؤسسات تعنى بالبيئة و التنمية المستدامة. و إذا كان هذا التكريس الدستوري يعني ارتقاء الحق في البيئة إلى مرتبة الحقوق الأساسية الأخرى وإكسابه دينامية جديدة و قوة دستورية ملزمة و يفرض تطوير التشريعات الداخلية و البرامج التنموية في اتجاه كفالاته و صيانتها، فإن طبيعة الأضرار و الأخطار البيئية المتميزة بحركيتها و التحديات البيئية المطروحة تفرض كذلك تكثيف جهود التعاون و التعاضد، سواء في إطار المؤسسات الأممية أو الإقليمية لتحقيق الأهداف البيئية و التنموية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: الحق في البيئة – حق البيئة – التنمية المستدامة – حقوق الإنسان – التعاون الدولي البيئي.

Abstract

The right to a healthy environment expresses the human right to a sound environment that guarantees a decent and dignified life. This right receives considerable attention due to its connection between the environment as a shared heritage of humanity and human rights as inherent rights for all people without discrimination. Since 2011, the Kingdom of Morocco has been actively engaged in the explicit constitutional enshrinement of this right, adopting a comprehensive approach aimed at its recognition and granting it a set of legal and institutional guarantees. The most prominent of these guarantees is the stipulation of the duty of the state, public institutions, and civil society to protect the environment, along with the establishment of bodies and institutions dedicated to environmental and sustainable development.

If constitutional enshrinement serves to elevate the right to the environment to the status of other fundamental rights, thereby granting it renewed dynamism and binding constitutional authority, and if it necessitates the development of domestic legislation and development policies aimed at its guarantee and preservation, then the inherently dynamic nature of ecological threats and the scope of contemporary environmental challenges also require the intensification of collaborative and solidarity-based efforts within regional and international institutional frameworks to achieve the targeted environmental and developmental objectives.

Keywords: Right to the environment – Environmental rights – Sustainable development – Human rights – International environmental cooperation.

مقدمة:

يمكن تعريف الحق في البيئة على أنه حق كل إنسان في العيش في وسط بيئي متوازن وسليم، والانتفاع بموارد الطبيعة على نحو يكفل له حياة لائقة و تنمية متكاملة لشخصيته من دون إخلال بما عليه من واجب صيانة البيئة و مواردها و العمل على تحسينها و تنميتها ومكافحة مصادر تدهورها و تلوثها²⁵¹². و هو من حقوق التضامن²⁵¹³ التي عرفت جدلا فقهيًا حول مضمونها و سبل حمايتها و بالتالي أسلوب تكريسها القانوني²⁵¹⁴.

وبالرغم من الجدل الحاصل حول هذا الحق، إلا أنه أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا راجع لاتصاله الوثيق بمنظومة حقوق الإنسان و ربطه بين البيئة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية و حقوق الإنسان باعتبارها حقوقا متأصلة لجميع البشر بدون تمييز ووحدة مترابطة لا تتجزأ، و هو ما جعل الحكومات والشعوب تتوجه نحو عقد مؤتمرات و جلسات عمل متخصصة واتفاقيات دولية لحماية هذا الحق والحفاظ عليه. كما صدرت تشريعات وطنية وإقليمية ودولية من أجل تكريسه تكريسا فعليًا²⁵¹⁵، من أهمها النصوص الدستورية التي تقدم في عدد من الدول أدوات واسعة و قوية لحماية هذا الحق والمحافظة على البيئة و الارتقاء بها و منع تدهورها²⁵¹⁶.

و قد انخرط المغرب في هذه الدينامية الحمائية للحق في البيئة من خلال تكريسه دستوريا بأسلوب ضمني بداية، ثم التنصيص عليه صراحة في الدستور المعدل سنة 2011، وهو ما من شأنه تعزيز إسهامها في التطور الذي تعرفه التشريعات البيئية. ومع ذلك فالتحديات البيئية المواجهة اليوم لا تقتصر على الحدود الوطنية، بل تتطلب عملا جماعيا من الدول على مختلف المستويات. و تعد دراسة الحق في البيئة ضرورة لأهميتها النظرية المتمثلة في المساهمة في تأطير هذا الحق كمكون أساسي من حقوق الجيل الثالث و من منظومة حقوق الإنسان عموما. أما الأهمية العملية، فتتمثل في كون دمج الأبعاد البيئية في البرامج التنموية يساهم في ضمان رفاهية المجتمع من خلال تقليل التلوث و توفير بيئة صحية للسكان مع ضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة من خلال بلورة سياسات تنموية، وطنية و دولية، ذات رؤية مستقبلية تعزز الابتكار و الاستدامة.

من خلال ما تقدم تبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤلات التالية: هل ارتقى المشرع الدستوري المغربي بالعيش في بيئة سليمة فعليًا إلى مرتبة الحق الذي يربط لصاحبه امتيازات يستفيد منها وواجبات تفرض عليه ؟ و هل كان المشرع المغربي موفقا في صياغة نصوص وطنية تتماشى و الاتفاقيات الدولية؟ وما هي سبل التعاون الدولي و الإقليمي لتفعيل و ضمان الحق في البيئة و مواجهة التحديات البيئية المطروحة؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات، سنتطرق في مبحث أول للتكريس الدستوري للحق في البيئة في المغرب و في بعض التجارب المقارنة، قبل تحليل أهمية التعاون البيئي و دوره في مواجهة التحديات العابرة للحدود و مستلزمات تعزيزه على المستوى المؤسسي في مبحث ثان.

²⁵¹² أنور جمعة الطويل، دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، مصر، 2014، ص 279.

²⁵¹³ ضمن منظومة حقوق الإنسان يمكن التمييز بين حقوق الجيل الأول باعتبارها حقوقا سياسية و مدنية و حقوق الجيل الثاني باعتبارها حقوقا اجتماعية و اقتصادية، بينما يندرج الحق في البيئة ضمن الجيل الثالث من الحقوق و يتعلق الأمر بحقوق التضامن.

انظر: M. Dupuy et Y. Kerbrat, *Droit international public*, Paris, Dalloz, 2014, p. 214.

²⁵¹⁴ انظر: M. PRIEUR et alii, *Droit de l'environnement*, 9^e édition, Lefebvre Dalloz, 2023, p. 248 et suiv.

²⁵¹⁵ رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الآداب، الكويت، 1979، ص 13.

²⁵¹⁶ عصام توفيق قمر و سحر فتحي مبروك، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مصر، 2004، ص 65.

المبحث الأول: التكريس الدستوري للحق في البيئة

كان من الطبيعي أن يتأثر المشرع المغربي بالتشريعات الدولية و الأنظمة المقارنة ويساير التطورات الحاصلة لينص على البيئة كحق دستوري في التعديلات الأخيرة. فما هو إذن أسلوب ومضمون هذا التكريس (المطلب الأول)، وما هي المقاربة المتبعة و الضمانات المقررة (المطلب الثاني)؟

المطلب الأول: الأسلوب و المضمون

مر تكريس الحق في البيئة دستوريا، في المملكة المغربية، بمرحلتين أساسيتين تميزت كل منهما باختلاف في أسلوب إقرار هذا الحق و مضمونه.

أ. من التكريس الضمني إلى التكريس الصريح

في المرحلة الأولى، التي امتدت و استمرت مع التعديلات الدستورية التي عرفتها المملكة المغربية إلى ما قبل سنة 2011، غاب التنصيص الدستوري المباشر لحق الإنسان في بيئة سليمة أو لواجبات الدولة والأفراد بحماية البيئة. إلا أن ما تنبغي الإشارة إليه هو أن اكتفاء النصوص الدستورية بتكريس ضمني للبيئة لم يمنع من إقرار الحق في البيئة سواء في القوانين التشريعية أو في أحكام وقرارات القضاء الذي تدخل لحماية المواطن من الاعتداءات الصادرة من الخواص أو من المؤسسات العمومية.

منذ بداية التسعينات، ستنطلق الدعوات لدسترة حماية البيئة بفضل الدور المهم الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في زيادة وعي المواطن المغربي بأهمية المحافظة على البيئة. و ستساهم مجموعة من العوامل الخارجية و البيئية في الدفع إلى تبني التكريس الصريح للحق في البيئة، منها ضرورة الملاءمة بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية للمملكة في مجال البيئة و التأثير ببعض الأنظمة الدستورية المقارنة²⁵¹⁷ و أيضا تفاقم المشاكل البيئية.

هذا الإطار العام انعكس على التعديلات التي تضمنها دستور 2011 حيث سيكتسب الحق في البيئة دينامية جديدة و قوة دستورية تقوم على التنصيص على استفادة المواطنين و المواطنين من الحق في الحصول على العيش في بيئة سليمة (الفصل 31)، لتنضاف بذلك المملكة المغربية إلى قائمة الدول التي تبنت في دساتيرها حق الفرد في البيئة كالبرتغال (1976)، إسبانيا (1978)، الأرجنتين (1994) و فرنسا (2004).

كما يعد المغرب سابقا على المستوى العربي في مسيرة الاتجاهات البيئية الدولية ومعاهدات المناخ إذ تمت دسترة الحق في البيئة في تونس و مصر سنة 2014، ثم الجزائر وليبيا في 2016 و موريتانيا سنة 2017²⁵¹⁸. أما بالنسبة لدول الخليج فدساتيرها لا تتضمن نصا صريحا يعترف بحق الفرد في بيئة نظيفة، إلا أن هذا الحق يستمد من الحقوق الأساسية الأخرى التي تقرها تلك الدساتير و من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية الإقليمية و الدولية المصادق عليها²⁵¹⁹.

و باستقراء مختلف الدساتير السابقة يمكن التوقف عند ملاحظتين اثنتين. من جهة، يلاحظ أن الدول التي اختارت التكريس الصريح قد قرنت في دساتيرها هذا الحق بعبارة محددة للبيئة، كعبارة "سليمة" في الدستور المغربي²⁵²⁰، "سليمة ومتوازنة" في الدستور التونسي، "متوازنة وتحترم الصحة" في الدستور الموريتاني، "صحية ومتوازنة" في الدستور البرتغالي، "متوازنة ومراعية لصحته" في الدستور الفرنسي و "ملائمة للتقدم الإنساني" في الدستور الإسباني.

²⁵¹⁷ منذ سبعينيات القرن الماضي أصبحت دساتير مجموعة من الدول تتضمن مواد صريحة تكفل الحق في بيئة سليمة، و في عام 2010 م، بلغ عدد الدساتير التي تنص على البيئة و الحقوق و المسؤوليات المرتبطة بها 140 دستورا. (انظر: تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، الصادر بتاريخ 16 دجنبر، 2011، ص 9. منشور ب: http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession19/A-HCR-19-34_ar.pdf).

²⁵¹⁸ أقر الدستور التونسي هذا الحق بصفة صريحة من خلال الفصل 45 و الدستور المصري من خلال مادته 46، بينما كرسه الدستور الدستور الليبي في المادة 38 و الجزائري من خلال المادة 68، أما الدستور الموريتاني، فنص عليه في المادة 19.

²⁵¹⁹ أحمد سليمان العتيبي، الأساس القانوني لحق الفرد في بيئة نظيفة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس، 9 - 10 ماي 2018، ص 33-34.

²⁵²⁰ تم استعمال نفس العبارة في الدساتير الجزائرية و الليبية.

و نعتقد هنا أن مصطلح "سليمة" هو الأنسب والأكثر تداولاً على الصعيد الدولي (مثلاً في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) والعربي (المادة 38 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان)²⁵²¹، كما أن مصطلح "متوازنة" يبقى متشعباً وبحمولة مركبة سوسيواقتصادية و بيئية، أما مصطلح "صحية" فهو يفرغ الحق في البيئة في الحق في الصحة. و من جهة ثانية، فدسترة الحق في البيئة لم تقتصر على فصل واحد في الدساتير بل شملت مواضيع عدة كالحق في الحياة والماء و الصحة والمعلومة البيئية و المشاركة واللجوء للقضاء و التنمية المستدامة و كذا المساواة في الحقوق البيئية.

الواقع أن التكريس الدستوري للحق في البيئة يعني ارتقاء هذا الحق إلى مرتبة باقي الحقوق الأساسية المكفولة دستورياً، وبهذا التكريس يصبح للحق سند دستوري مستقل و متميز و غير مستمد من وثائق أخرى دولية غير ملزمة²⁵²². إلا أن انتقال هذا الحق بكل تعقيداته و غموضه إلى القانون الدستوري سي طرح مجموعة من الإشكاليات تتعلق بمضمونه.

ب. نطاق و طبيعة الحق في الدساتير المقارنة

يعد مصطلح "حق الإنسان في البيئة" من المصطلحات الغامضة، بوصفه حقاً حديث النشأة؛ إذ تثور صعوبات في تحديد نطاق الحماية التي يسعى القانون إلى بسطها على هذه القيمة الأساسية من قيم المجتمع²⁵²³. و حتى يمكن اعتبار هذا الحق "موضوعاً قانونياً"²⁵²⁴ لا بد من توفر ثلاثة عناصر، أولها محل الحق، ثم أصحاب الحق و أخيراً فعالية الحق أي تمكين الأفراد من اللجوء لجهاز قضائي لإنفاذه.

ينبغي محل الحق في البيئة عموماً وفق تصورين، أحدهما موضوعي يتخذ من البيئة ومختلف عناصرها موضوعاً للحماية و بناءً على هذا المعيار يكون الحق في البيئة هو حق "البيئة"²⁵²⁵، و هو ما تبناه دستور بلغاريا لعام 1972 في مادته 31 والدستور اليوناني لعام 1975 في مادته 24. و يتميز الدستور الإكوادوري، من بين مختلف الدساتير، بإقراره المباشر لهذا الحق من خلال دسترة حقوق الطبيعة إذ ينص الفصل 71: "للتبيعة الأم، حيث تنتج الحياة وتحدث، الحق في الاحترام التام لوجودها و في صون وتجديد دورات حياتها وبنيتها ووظائفها وعملياتها التطورية". والتصور الثاني شخصي، و يركز على المستفيد من الحفاظ على البيئة و على حق الإنسان في أن يعيش في وسط ملائم يسمح له بحياة كريمة²⁵²⁶، ويتفق مع هذا الرأي مع ما جاء في الدستور البرتغالي لعام 1975²⁵²⁷. و بالرجوع للدستور المغربي يتضح جلياً أنه حاول الجمع بين المضمونين في تحديد الحق في البيئة من خلال التنصيص في مقتضيات دستورية متفرقة على حماية و صيانة الموارد البيئية بوصفها قيمة ذاتية تضمن استمرار الحياة من جهة، و من جهة ثانية تكريس حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة. وهو، من وجهة نظرنا، موقف سليم كونه يدمج مقاربتين متكاملتين، بشرية وإيكولوجية، في

²⁵²¹ شخيرة أحمد العليوي، حق الإنسان في بيئة سليمة في النظام الدستوري البحريني، منشورات معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات، 2017، ص 47.

²⁵²² شخيرة أحمد العليوي، مرجع سابق، ص 18.

²⁵²³ طارق إبراهيم الدسوقي، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.

ص 93.

في هذا الصدد يعتبر MICHEL MRIUR، أحد المروجين للدورين للقانون البيئي، أن هذا القانون يعتبر نظاماً قانونياً أفقياً يسعى إلى دمج الحقوق الوطنية في القانون الدولي من خلال الاعتراف بالبيئة كحق إنساني جديد و ما يرتبط به من مبادئ كمبدأ الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية و الثقافية، مبدأ الاحتياط، مبدأ الحيطة، مبدأ الحكامة البيئية الجيدة و مبدأ المسؤولية البيئية.

انظر: M. Prieur, Droit de l'environnement, droit durable, 1^{ère} édition, 2014.

²⁵²⁴ اقتبسنا عبارة "الموضوع القانوني" من: "Objet juridique".

²⁵²⁵ 77^{ème} édition, Paris, 2009, p FAVOREU (L.) et alii, Droit des libertés fondamentales, Dalloz, collection Précis, 5^{ème}.

²⁵²⁶ محمد نعيم فرحات، التشريعات العربية المتعلقة بأمن و حماية البيئة من التلوث، الندوة العلمية الثانية و الأربعون في موضوع "أمن و حماية البيئة"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 14-16 أكتوبر 1996، ص 73.

²⁵²⁷ جون هوكس، تقرير الخبير المكلف بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و نظيفة و صحية ومستدامة إلى مجلس حقوق الإنسان، الدورة 22 (A/HRC/22/43).

²⁵²⁸ عطا سعد حواس، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار "دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 61.

تحديد نطاق الحق في البيئة من جهة، و يمنح للقضاء الدستوري صلاحيات أوسع في مجال الرقابة على القوانين التي قد تصدر و التي قد لا تتناسب و الحق في البيئة من جهة ثانية.

أما فيما يخص أشخاص الحق، فتم التنصيص عليهم في الدستور المغربي باعتبارهم مستفيدين منه ولكن أيضا مسؤولين عن ضمانه، فبقدر ما يكون الالتزام بحماية البيئة وصيانة وتنمية مواردها؛ يتأكد حق الإنسان في الانتفاع بها وتحقيق حياته الكريمة وتنميته المتكاملة؛ لأن الإنسان نفسه يعتمد على البيئة ومواردها، وتدهورها يعني تدهور الإنسان، وتنميته تعني تنميته²⁵²⁸. و بالنسبة للجوء إلى المحاكم لحماية الحق في البيئة، فالدستور نص على حق المواطن في اللجوء للقضاء، كما أن القضاء المغربي بنوعيه العادي والإداري، و حتى في غياب التنصيص الدستوري الصريح للحق في البيئة، تمكن من بسط رقابته و طور مبادئ هامة لحماية البيئة من خلال القرارات و الأحكام التي أصدرها²⁵²⁹.

المطلب الثاني: المقاربة والضمانات

حاول المشرع الدستوري المغربي تبني مقاربة عامة تروم إقرار الحق في البيئة وتخويله مجموعة من الضمانات.

أ. محددات المقاربة الدستورية

كرست أغلب الدساتير المقارنة الحق في البيئة باعتباره مكونا من مكونات منظومة الحقوق المكرسة دستوريا وهو ما سيعزز بدون شك باقي الحقوق. فعلى سبيل المثال، حق الإنسان في الملكية يدعمه التخطيط العمراني السليم القائم على الحفاظ على بيئة سليمة تبتعد فيها مصادر التلوث عن مكان سكن الإنسان وملكيته، والتقليل من المواد الملوثة يحافظ على جودة البناء واستدامته، ويقاس على ذلك كثير من حقوق الإنسان. و بالمقابل، فالاعتراف بالحق في البيئة ضمن نطاق الحقوق و الالتزامات الإنسانية سينعكس على ما يرتبه هذا الحق لصاحبه من امتيازات تلزم الدولة بكفالتها وحمايتها من أي اعتداء وانتهاك، إضافة إلى أن انتهاك هذا الحق وعدم احترامه سيؤدي حتما إلى انتهاك حقوق الإنسان الأخرى²⁵³⁰.

و إذا كان المشرع الدستوري المغربي قد سار في نفس الاتجاه محاولا إعمال مقاربة شاملة تجعل من البيئة بعناصرها المختلفة موضوعا للحماية من خلال إقرار الحق في الماء والاهتمام بالموارد والثروات الطبيعية والموروث الثقافي، فإنه مع ذلك خص بعضا من المسائل البيئية بنوع من التمييز عن غيرها تأكيداً لأهميتها. إذ نجد أن الدستور المغربي ربط في نفس المقتضى بين الحق في الماء والحق في البيئة (الفصل 31).

إن هذا التمييز يعد إشارة قوية للمكانة التي تحتلها قضية الماء ضمن سلم أولويات القضايا البيئية و هو ما تبناه الدستور السويسري في مادته 76 و الدستور التونسي في مادته 44. و تنص المادة 47 من دستور الأوروغواي على أن الماء "مورد طبيعي حيوي"، وأن الحصول على مياه الشرب والوصول إلى خدمات الصرف الصحي يشكلان "حقا أساسيا من حقوق الإنسان"، وأن إدارة الموارد المائية، تقوم على "مشاركة المواطنين ومبدأ الاستدامة، و تضمينها حصريا ومباشرة المؤسسات القانونية العامة".

²⁵²⁸ أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 143.

²⁵²⁹ تنبني الإشارة هنا أن محكمة النقض بالملكة المغربية عقدت لقاء علميا على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP22 المنظم بمراكش من 7 إلى 18 نونبر 2016 في موضوع الأمن البيئي من خلال اجتهادات محكمة النقض.

انظر: محكمة النقض بالملكة المغربية، الأمن البيئي من خلال اجتهادات محكمة النقض، دفاتر محكمة النقض، عدد 28، منشورات مركز النشر و التوثيق القضائي، مطبعة أمنية، الرباط، 2017.

²⁵³⁰ شبيخة أحمد العلوي، مرجع سابق، ص 57.

كما تجدر الإشارة كذلك على أن إنكار الحق في البيئة ليس مأساة فردية فقط، بل إنه يمتد ليشكل اضطرابات اجتماعية و صراعات سياسية و ينشر بذور العنف والصراع بين المجتمعات والدول.

انظر: Jean-Frédéric Morin et Alii, *Politique internationale de l'environnement*, Presses de Sciences Po, 2015.

بينما نجد أن تشريعات دستورية أخرى تؤكد على مواضيع أخرى كحماية الغابات في الدستور اليوناني (المادة 24) و الدستور الكمبودي (المادة 59). أما بالنسبة لدولة بوتان، فإن الأمر يذهب إلى حد فرض أن يظل ما لا يقل عن 60% من أراضيها بمثابة غابات (المادة 5). و يركز الدستور النمساوي على الحماية من الأنشطة النووية بينما يربط الدستور الكوري بين حماية البيئة و تنظيم التوسع العمراني.

و يتجلى كذلك تركيز الدستور المغربي على مفهوم التنمية المستدامة²⁵³¹ إذ أنه يقرن بصفة آلية بينها و بين البيئة و يجعل منها إطار عاما للحفاظ على البيئة. و مما لا شك فيه أن مفهوم التنمية المستدامة وإن كان من المفاهيم المعقدة من زاوية النظر القانونية، فهو يحمل فوائد جمة كإطار للحق في البيئة. فهذا المفهوم يعكس نفسا تجديدا لقانون البيئة و يتيح تجاوز و تعويض بعض المفاهيم والمصطلحات الكلاسيكية، كما أنه يضفي شرعية على السياسات و المخططات التنموية كونه يروم التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية²⁵³²، و يضفي بعدا غير وقي على الحق في البيئة من خلال تكريسه ليس فقط للأجيال الحالية و إنما للأجيال القادمة و هو ما يشكل ضمانا للعدالة البيئية بين الأجيال.

إلا أن هيمنة التنمية المستدامة على الحق في البيئة قد يؤدي إلى غلبة المقاربة التنموية، التي يلعب فيها الجانب الاقتصادي دورا مهما، على المقاربة الحمائية الصرفة. و عليه فتأسيس المشرع الدستوري للتنمية المستدامة لا ينبغي أن يحجب عنا الأصل وهو المحافظة على البيئة و التوازن بين البعدين البيئي و الاقتصادي.

ب. الضمانات القانونية و المؤسساتية

خول المشرع الدستوري المغربي الحق في البيئة مجموعة من الضمانات، إذ يتضح أن النصوص الدستورية تقدم أدوات واسعة وقوية لحماية الحق في بيئة سليمة تتنوع بين ضمانات قانونية و ضمانات مؤسساتية. فالضمانات القانونية تتعلق عموما بالتعهد بالالتزامات الدولية بما فيها المتعلقة بالمدال البيئي ومنح الاختصاص في التشريع في القواعد المتعلقة بالبيئة للمؤسسة التشريعية، مع حجر التعديل الدستوري على الحريات والحقوق المكفولة.

و بخصوص المسؤوليات البيئية فقد تباينت التشريعات الدستورية في تحديدها. ففيما يتعلق بالمشرعين الليبي و التونسي، فالمواد المتعلقة بحماية البيئة أنت مقرونة بواجب الدولة في اتخاذ التدابير اللازمة و توفير الوسائل الكفيلة بذلك لكن دون إشارة مباشرة لمساهمة المجتمع والمواطن. وركزت دساتير أخرى على واجبات الدولة و المجتمع في صيانة الحق في البيئة، و هو موقف المشرع الإسباني الذي أكد على دور السلطات العمومية في ترشيد استعمال جميع الموارد الطبيعية قصد حماية ووقاية البيئة وإصلاحها، بالاعتماد في ذلك على التضامن الجماعي الضروري (الفصل 45، الفقرة الثانية)، و المشرع الموريتاني الذي نص على المسؤولية المشتركة بين الدولة و باقي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في حماية البيئة (المادة 19).

و ركزت دساتير أخرى على المسؤوليات البيئية للبنيات المركزية و الترابية، إذ أشار الدستور البرازيلي لسنة 1988 و المعدل في 2014، في مادته 23، على تمتع الاتحاد والولايات والمقاطعات الاتحادية بصلاحيات مشتركة في حماية البيئة ومكافحة التلوث بكل أشكاله²⁵³³. و سار المشرع المغربي في نفس الاتجاه مفصلا في الأطراف الرسمية المسؤولة، خصوصا الترابية منها، و يتعلق الأمر بالدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية (الفصل 31). و يأتي إقحام الجماعات الترابية في ظرف دستوري تميز بترسيخ جهوية متقدمة ترتقي بصلاحيات واختصاصات هذه الأخيرة.

و من الضمانات القانونية كذلك التنصيص على الحقوق الإجرائية المرتبطة بالحق في البيئة كالحق في المعلومة البيئية والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات و الحق في اللجوء للمحاكم. فتكريس الحق في بيئة سليمة و متوازنة إيكولوجيا يجب أن يترجم من خلال

²⁵³¹ عرف تقرير "مستقبلنا الأرض"، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987، التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض لخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

²⁵³² 10 février 2003, p.216-218 CANS (C.), Le développement durable en droit interne: apparence du droit et droit des apparences, AJDA.

²⁵³³ منشور ب: http://www.constituteproject.org/constitution/Brazil_2914.pdf?lang=ar



معلومة موضوعية و رفع السر الإداري و أيضا من خلال أشكال متنوعة لإشراك المواطنين في القرارات التي ترهن مستقبلهم و مستقبل المجتمع²⁵³⁴.

فقد نص الفصل 27 من الدستور المغربي على حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. كما تضمن دستور 2011، مجموعة من الفصول المؤطرة للمشاركة المواطنة وللديمقراطية التشاركية (الفقرة الأولى من تصدير الدستور المغربي، الفصل 1، الفصل 12، الفصل 13، الفصل 14، الفصل 15 و الفصل 139)²⁵³⁵. و يستمد الحق في الولوج إلى العدالة أسسه من منظومة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها على المستوى الدولي، حيث أن التقاضي يعد حقا من حقوق الإنسان كما تنص على ذلك المواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان²⁵³⁶. من هنا نص الفصل 118 من الدستور إلى أن حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون.

و تشمل الضمانات المؤسسية خصوصا إحداث مجالس أو هيئات تعنى بالبيئة و التنمية المستدامة. و يتعلق الأمر بالمجلس الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي في المغرب الذي يقدم للحكومة المشورة في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي و يدلي برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة (الفصل 152). و في فرنسا يبدي المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي رأيه، بناء على إخطار من الحكومة، في مشاريع القوانين أو مشاريع المراسيم وكذا في اقتراحات القوانين المعروضة عليه (المادة 69 من الدستور). و نجد في تونس هيئة التنمية المستدامة و حقوق الأجيال و في ليبيا هيئة التنمية المستدامة. بينما لم تتم دسترة هذه المؤسسات في دول أخرى كالبرازيل حيث أنشئ مجلس التنمية الاجتماعية والاقتصادية بموجب قانون عام 2003 وقد أطلق على المجلس في شكله الجديد اسم "مستدام" سنة 2019 لتسليط الضوء على الإمكانيات البيئية للبرازيل في ظل تطور الإشكالات البيئية و المناخية.

و تبرز أهمية هذه المؤسسات في كونها إطارا للحوار و التشاور و تقديم التوصيات لتحقيق التنمية المستدامة و المتوازنة من خلال إشراك مختلف الفاعلين في إعداد السياسات العمومية وتعزيزها عبر الحوار في خدمة اتخاذ القرار و التقريب بين وجهات نظر الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني في أفق إرساء ميثاق اجتماعي مدمج و تنمية سوسيواقتصادية مستدامة. إلا أن قراراتها تبقى ذات طبيعة استشارية فقط و تفتقد للصبغة الإلزامية.

إن البيئة تشكل تراثا مشتركا للإنسانية، فالمخاطر التي تهددها لا تقتصر على بلد واحد، بل أصبحت القاسم المشترك بين الدول كافة وسكان الأرض عامة و هو ما يفرض نوعا من التعاون الوثيق بين الدول في أعمال الحق في البيئة.

PRIEUR (M), Le droit à l'environnement et les citoyens, In : Revue Juridique de l'Environnement, n°4, 1988, p 398. ²⁵³⁴

منشور ب: http://www.persee.fr/doc/rjen_0397-0299_1988_num_13_4_2390, consulté le 30/1/2019.

²⁵³⁵ ينص الفصل الأول من الدستور المغربي في فقرته الثانية على أن "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

و تنص الفقرة الثالثة من الفصل 12 من دستور 2011 على أن "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها".

وينص الفصل 13 على أن "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها".

كما ينص الفصل 14 على أن "للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفية يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع". وينص الفصل 15 على أن "للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفية ممارسة هذا الحق".

و ينص الفصل 139 على أن "تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتبنيها. يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله".

²⁵³⁶ تنص المادة 8 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون".

المبحث الثاني: التعاون الدولي لكفالة الحق في البيئة

تتميز الأضرار والأخطار البيئية بحركيتها، فعند وقوعها لا تفرق بين إنسان وآخر أو بين إقليم دولة وأخرى²⁵³⁷، وعلى هذا الأساس انخرطت الدول في دينامية كفالة الحق في بيئة سليمة من خلال التضامن الداخلي والتعاون الخارجي. ويأخذ التعاون الخارجي للدول في مجال حماية حق الإنسان في بيئة سليمة صورتان؛ الأولى تخص التعاون في المؤسسات الأممية (المطلب الأول) ويتعلق الثاني بالتعاون في المؤسسات الإقليمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعاون في إطار المؤسسات الأممية

اهتمت الأمم المتحدة بحق الشعوب في البيئة وأقرته في المبدأ الأول من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في استوكهولم سنة 1972، والذي جاء فيه: "للإنسان حق أساسي في... بيئة ذات نوعية تتيح حياة الكرامة والرفاهية". وقد أفضت الجهود الدولية إلى تأكيد جملة من واجبات الدول في المجال البيئي، ومن أهمها واجب التعاون الدولي، واجب اتخاذ الإجراءات الداخلية لمنع حدوث تلوث يصيب البيئة الإنسانية²⁵³⁸، ثم واجب عدم إحداث أضرار بيئية في دولة أخرى. كما أقر المجتمع الدولي مجموعة من المبادئ البيئية كمبدأ الحيطة، مبدأ عدم التمييز، مبدأ الملوث الدافع ومبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة.

وقد انخرطت المملكة المغربية، في الدينامية الدولية لحماية البيئة عبر مصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من بينها الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية 1992²⁵³⁹، الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر 1994 و بروتوكول كيوتو 1997²⁵⁴⁰. وعيا بتزايد المخاطر البيئية وضرورة حماية البيئة من انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية سواء على المخزونات المائية والتربة، والشواطئ، أو الثروة السمكية تساهم المملكة بشكل حثيث في الجهود الدولية.

في هذا السياق، أكد خطاب جلالة الملك محمد السادس، خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 21) المنعقد بباريس، أن المملكة المغربية، ومنذ لقاء ريو دي جانيرو سنة 1992، الذي دق ناقوس الخطر بالنسبة لقضية المناخ، قد انخرطت وبكل حزم، من خلال سياستها الإردية للتنمية المستدامة وحماية البيئة، في الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي، وذلك عبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية والتنظيمية²⁵⁴¹. و انطلاقا من التزامه في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية استضاف المغرب المؤتمر 22 حول التغيرات المناخية، في مدينة مراكش، سنة 2016 والذي شكل خطوة إضافية للمجتمع الدولي من أجل تسريع الانتقال نحو اقتصاد عالمي أخضر يحترم البيئة.

كما يعد المغرب مساهما رائدا في أجراة المخططات والبرامج الأممية لحماية البيئة وهو ما مكنه من احتلال مراتب متقدمة في عدد من التصنيفات العالمية ذات الصلة، إذ بواته دراسة أجرتها مؤسسة "جرمان واتش"، عام 2017، الرتبة السادسة عالميا، علما أن التقرير يترك المراتب الثلاثة الأولى فارغة نظرا لعدم احترام الدول البيئة بالشكل المطلوب، ليعد بذلك الدولة الأولى إفريقيا حفاظا على البيئة.

تعد المعاهدات والاتفاقيات إحدى الوسائل المهمة لتنظيم العلاقات بين الدول والتي تعكس القناعة التامة بفاعلية استخدام الأسلوب القانوني في التعاون الدولي، فعن طريقها تؤكد الدولة مركزها القانوني وحقوقها والتزاماتها في المجتمع الدولي، وهي بذلك

²⁵³⁷ رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 2، 2008، ص 70.

²⁵³⁸ عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 371.

²⁵³⁹ وقع المغرب على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بـريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992 و صادق عليها في دجنبر 1995.

²⁵⁴⁰ انخرط المغرب في أكثر من 60 اتفاقية دولية تعنى بإيجاد حلول ضامنة لبيئة سليمة. نذكر منها، بالإضافة إلى الاتفاقيات السالفة الذكر، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، اتفاقية بازل الدولية بشأن التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود، اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بخصوص بعض المواد الكيميائية والمبيدات الخطيرة، اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية.

²⁵⁴¹ أوضح جلالة الملك على أن الميثاق الوطني للبيئة، مخطط المغرب الأخضر، مخطط الاستثمار الأخضر، ومنع المواد المعدلة جينيا، القانون المعتمد حول النفايات البلاستيكية و مشاريع الانتقال الطاقى تعد تعبيرا عن هذه التعبئة وهذا الالتزام.

أبرز المصادر التي يمكن الاستعانة بها لتحديد أنواع الأفعال والتصرفات غير القانونية التي تمثل انتهاكات لحق الإنسان في بيئة سليمة²⁵⁴².

كما يلعب التعاون في إطار المؤسسات الأممية دورا مهما في تنفيذ الالتزامات البيئية للدول الناشئة عن الاتفاقيات المصادق عليها و تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعروفة باسم الأجندة 2030 عبر الدعم المالي و التقني الذي يوفره الشركاء الدوليون، و الذي يساهم في تقوية القدرات المؤسساتية والقانونية و المالية و البشرية و دعم و تنمية الاستراتيجيات وإنجاز مشاريع نموذجية. وتلعب مجموعة من المنظمات الدولية دورا أساسيا في إنعاش هذا التعاون نذكر منها صندوق البيئة العالمي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة و هيئات أممية و إقليمية أخرى، والتي تعنى بتفعيل المفاوضات في إطار الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة و تحديد فرص التمويل و تتبع و تقييم مشاريع التعاون.

و مع ذلك، و رغم الجهود المبذولة على مستوى المنظومة الأممية من أجل وضع وتطوير الآليات الحمائية للبيئة، فإن هذه الجهود تبقى رهينة الاعتبارات و الحسابات الضيقة لمختلف الفاعلين الدوليين وتصطدم بافتقار العالم "لإطار عمل واضح و متعدد الأطراف على المدى البعيد"²⁵⁴³، مما يضيف في الغالب على التدابير و الإجراءات و المعايير طبيعة غير إلزامية. كما أن الحماية الدولية تتأثر بهيمنة الاعتبارات السياسية و الاقتصادية مما يؤدي إلى الأخذ بحلول وسط لا تتلاءم أحيانا و المشاكل البيئية.

المطلب الثاني: التعاون في إطار المؤسسات الإقليمية

يتميز المغرب بانفتاح ملموس في علاقاته الدولية؛ وبرز هذا الانفتاح من خلال مصادقته على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في شتى المجالات، سواء منها الدولية أو الإقليمية. ولا تقل هذه الأخيرة أهمية عن الاتفاقيات الدولية سواء من حيث الكم أو النوع²⁵⁴⁴. وسنقتصر في هذا الإطار على التعاون في إطار جامعة الدول العربية و التعاون في إطار الاتحاد الإفريقي.

أ. التعاون في إطار جامعة الدول العربية:

أعطت جامعة الدول العربية قضايا البيئة عناية خاصة عبر بذل عديد الجهود لتوفير الحماية اللازمة لها. و أنشأت الجامعة مجلسا وزاريا مختصا في شؤون البيئة²⁵⁴⁵، و هو الآلية الإقليمية المعتمدة من الدول العربية للتنسيق و التعاون في كافة مجالات البيئة و التنمية المستدامة²⁵⁴⁶. ومما لا شك فيه أن هذا النوع من المؤسسات يلعب دورا هاما للغاية في بناء توافق في الآراء و القرارات المتعلقة بالبعد البيئي و بناء مواقف مشتركة، و دعم إقامة روابط بين جداول الأعمال البيئية الوطنية، الإقليمية والعالمية²⁵⁴⁷.

وبالموازاة مع آلية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، تم إنشاء بعض المراكز المتخصصة تهتم بتنفيذ برامج لبناء القدرات في مجالات ترشيد الموارد والتحكم في التلوث وإعداد الأدلة الإرشادية وعقد جلسات عمل و دورات تدريبية متخصصة. فعلى سبيل المثال، يقوم المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة وشبه القاحلة بتنفيذ برامج للإدارة المتكاملة للموارد المائية العربية وبناء نظم معلومات عن الموارد المائية وإعداد الخارطة الرقمية للموارد المائية في المنطقة العربية وبرنامج تنمية موارد المياه غير

²⁵⁴² طارق إبراهيم الدسوقي، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية و المقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 301.

²⁵⁴³ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية 2007-2008 في موضوع "محرارة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"، نيويورك و لبنان، شركة الكركري للنشر، 2007.

²⁵⁴⁴ إذ تشير التقديرات إلى حدود 2014 وجود أكثر من 500 معاهدة دولية متعلقة بحق الإنسان في بيئة سليمة، تتصف 323 معاهدة منها بأنها ذات طابع إقليمي.

²⁵⁴⁵ أطلق عليه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة و أنشئ بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 4738 بتاريخ 1987/9/22.

²⁵⁴⁶ و يصدر صندوق النقد العربي، و هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، تقريرا سنويا اقتصاديا عربيا موحدا يضم تحليلا اقتصاديا وقاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن اقتصادات الوطن العربي بما وزراء المالية والاقتصاد العرب ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، والمهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي. و قد تناول تقرير سنة 2006 الأوضاع البيئية و التعاون العربي في فصله الثاني عشر.

انظر: التقرير العربي الموحد لسنة 2006، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، شتنبر 2006، الباب الثاني عشر، ص ص 202-214.

²⁵⁴⁷ تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تنفيذ المقرر 27/2: إسهامات المنتديات الوزارية الإقليمية، نيروبي 23-27 يونيو 2014، ص 3.

التقليدية. كما يقوم بتنفيذ برامج لمراقبة التصحر ومكافحته وتأهيل المناطق المتدهورة وإدارة موارد الأراضي وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية والحفاظ على التنوع الحيوي.

واقعا في آخر شهر دجنبر 2014. و يهدف المركز إلى الوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية في الوطن العربي وتكثيف جهود المؤسسات العربية المعنية بهذه الظاهرة، وتعزيز سبل التعاون والتنسيق فيما بينها وتطوير قدراتها مع تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء المعرضة للكوارث الطبيعية²⁵⁴⁸.

و ينخرط المغرب في التعاون العربي بكافة الوسائل خصوصا من خلال الالتزام بمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية²⁵⁴⁹ مع جعلها محورا أساسيا في برامج عمله. كما تساهم المملكة في تطوير تعاون أكثر فعالية مع المناطق الإقليمية الأخرى وتأمين بيئة اقتصادية وتشريعية مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص في البيئة العربية²⁵⁵⁰.

إلا أن التعاون العربي من أجل حماية البيئة يواجه عدة تحديات تتمثل أساسا في تباين وحدانية الأجهزة والتنظيمات العربية المسؤولة عن البيئة وبالتفاوت الكبير بين دول الجامعة في عمق معالجة قضايا البيئة وفي التشريعات والإجراءات الخاصة بها. و عموما، لا يزال التعاون العربي في مجال البيئة محدودا، إذ يقتصر في الوقت الراهن بشكل كبير على تسويق المواقف العربية في المحافل البيئية الدولية.

إن مواجهة التحديات البيئية التي تعرفها المنطقة، تفرض على الدول العربية اتخاذ إجراءات فعالة لدعم التعاون بينها من خلال تشجيع التعاون العلمي والتقني بين مختلف الدول الأعضاء ودعم وتنظيم عمليات التكوين والتدريب وإعداد البحوث والدراسات وتبادل المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة. و يقتضي دعم الالتزام البيئي العربي كذلك تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عبر وضع سياسات واستراتيجيات بيئية تركز على خلق المناخ المناسب لتحفيز الاستثمار في مشروعات إنتاجية مستدامة والعمل على توحيد المعايير ومواصفات البيئة بين الدول العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب. التعاون في إطار الاتحاد الإفريقي:

يعود الاهتمام الإفريقي بالبيئة إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي أبرمت الاتفاقية الإفريقية بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 1968، و سيتعزز هذا الاهتمام من خلال إقرار الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لحق الشعوب الإفريقية في "بيئة مرضية و شاملة وملائمة لتنميتها"²⁵⁵¹. و بالموازاة مع تطور التشريعات البيئية الإفريقية أصدر الاتحاد جملة من القرارات في شأن حماية البيئة الإفريقية من التلوثات التي تهددها، و من أهم هذه القرارات، القرار الصادر في الدروة الثامنة والأربعين عام 1988 والخاص بالنفايات الخطيرة والذي اعتبر دفن النفايات الخطرة في إفريقيا جريمة ضد إفريقيا والشعب الإفريقي²⁵⁵².

و يتولى المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة وضع جدول أعمال بيئي للقارة، و يجمع بين الحكومات والمؤسسات الإفريقية وشركاء التنمية لوضع سياسات لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحا. و يركز التعاون الإفريقي في المجال البيئي على تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الإفريقية، وتطوير مشاريع مشتركة في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتنفيذ المبادرات الإفريقية المعتمدة كالمبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة التي تسعى لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في القارة، مما يساعد على تقليل انبعاثات الكربون

²⁵⁴⁸ اعمر بلحاج عيسى، المساعي العربية للتحكم في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، مداخلة خلال المؤتمر العربي التحضيري الثالث للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية المنظم من طرف المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، 30 أبريل - 1 ماي 2017، الدوحة، قطر.

²⁵⁴⁹ أطلقها مجلس الوزراء العرب في مؤتمر جوهانسبورغ عام 2002 واعتمدها القمة العربية في تونس عام 2004.

²⁵⁵⁰ عبد العال الديري، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 185-186.

²⁵⁵¹ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا، المادة 24.

²⁵⁵² خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص ص 239-243.

وتخفيف آثار التغير المناخي و مبادرة التكيف في أفريقيا و التي تهدف إلى مساعدة الدول الأفريقية على التكيف مع آثار التغير المناخي، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف.

و تساهم المملكة المغربية إيجابيا في جهود الحفاظ على البيئة في إفريقيا بحكم قربها من الاقتصاديات الشريكة لإفريقيا في القارة الأوروبية و في دول الخليج و بحكم اهتمامها بقضايا التنمية البشرية و خبرتها في عدة مجالات مما يجعل منها شريكا ذا مصداقية لباقي الدول الإفريقية. كما أن المملكة تقوم بدور فاعل في تنزيل الأجندة الإفريقية 2063 من خلال المساهمة في تنفيذ المبادرات الخاصة بالنمو والتنمية المستدامة مثل برنامج تطوير البنية التحتية الإفريقية (PDIA)، و برنامج التنمية الزراعية الشاملة (CADDP) والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD).

و تجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب، و بفضل إرادة ملكية قوية، قد قام بإطلاق عدة مبادرات طموحة لتعزيز صمود القارة الأفريقية، وبالأخص لجان المناخ الثلاث (لجنة حوض الكونغو، لجنة الساحل، ولجنة الدول الجزرية)، بالإضافة إلى مبادرات أخرى، مثل "تأقلم الفلاحة بإفريقيا" ومبادرة "الاستدامة والاستقرار والأمن بإفريقيا".

و في إطار مشروع "التعاون الإقليمي لمؤشرات جديدة للمحاسبة البيئية في أفريقيا (COPERNICEA)"، الذي تم إطلاقه عام 2020، والذي شمل إعداد دراسة وطنية لفئات الحسابات الفرعية الأربعة، والتي تشمل الكربون والمياه والغطاء الأرضي والبنية التحتية للنظم الإيكولوجية. نظمت وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة بالمملكة المغربية، ورشة عمل حول نظم المحاسبة الإيكولوجية، بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل والوكالة الفرنسية للتنمية. حضرها ممثلون من القطاعات الوزارية ومؤسسات البحث العلمي إضافة إلى خبراء دوليين ومحليين.

وخلال هذا الحدث الذي امتد على مدى ثلاث أيام، من 14 إلى 16 مايو 2024، تم التركيز على إدراج البعد البيئي في المحاسبة الإيكولوجية بهدف تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على التوازنات البيئية وحماية التنوع البيولوجي، تنفيذاً لمقتضيات إطار كومننغ-مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي تم اعتماده في دجنبر 2022.

و إذا كان التعاون جنوب-جنوب يشكل اليوم عنصرا أساسيا في تطوير وتوجيه السياسات البيئية الإفريقية وكذلك في استراتيجيات تنفيذها على المستويات الإقليمية، الوطنية والمحلية، فإنه يواجه عدة تحديات نذكر منها ضعف التمويل إذ تحتاج المبادرات البيئية إلى تمويل كاف لتنفيذها بشكل فعال يتجاوز في أغلب الأحيان القدرات التمويلية للدول الإفريقية، ضعف القدرات القانونية و الفنية إذ تظل الدول الإفريقية في حاجة ماسة لوضع آليات فعالة في هذا المجال لتطبيق السياسات البيئية والتشريعات المتعلقة بالبيئة.

كما تتطلب الإشكالات البيئية المعاصرة من الاتحاد العمل على تطوير هياكله المؤسسية المعنية بقضايا البيئة. و في هذا الاتجاه يمكن الاستفادة من بعض التجارب المقارنة، نسوق من بينها لجنة التعاون البيئي التي أنشأتها كندا، المكسيك و الولايات المتحدة سنة 1994 لتنفيذ الاتفاق الشمالي الأمريكي للتعاون في المجال البيئي (ANACDE) المواكب لاتفاق التبادل الحر بين الدول المذكورة (ALENA) 2553، و التي تضم بالإضافة إلى أجهزتها التقريرية و التنفيذية أجهزة استشارية موسعة 2554، و يتعلق الأمر باللجنة الاستشارية العمومية المختلطة و تتكون من 15 مواطنا متطوعا (خمس لكل بلد) يبدون آرائهم للمجلس في كل مسألة تندرج ضمن مجال تطبيق اتفاقية شمال أمريكا للتعاون البيئي. ومنذ سنة 2015، أحدثت اللجنة مجموعة للمختصين في المعارف و العلوم الإيكولوجية يكون دورها اقتراح حلول لتطبيق تلك المعارف في أنشطة وسياسات اللجنة.

2553 انظر: <https://www.cec.org>

2554 كما تصدر اللجنة مجموعة من التقارير و الدراسات الموضوعاتية. انظر على سبيل المثال:

Commission for environmental cooperation, Community Environmental Justice Strategies and Tools for Climate Change Adaptation and Mitigation, april 2025

و مما لا ريب فيه أن فسح المجال أمام مختلف الفاعلين للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية و البيئية، وتفعيل الحكامة البيئية في سبيل تقويم و ضمان نجاعة هذه القرارات والتدابير المتعلقة بالقضايا البيئية و توجيهها بما يتوافق مع تحقيق المواطنة البيئية ودعم التخطيط البيئي و تحسين جودة الحياة و بناء قدرات الأفراد²⁵⁵⁵.

خاتمة:

تواجه الدول جملة من التحديات البيئية و التي تضعها أمام ضغط ناتج عن الوفاء بالتزاماتها البيئية من جهة و تحقيق معدلات نمو مرتفعة لمواجهة مشاكل التنمية من جهة ثانية²⁵⁵⁶. ولمواجهة هذا الوضع، انخرطت المملكة المغربية في الدينامية الدولية لحماية البيئة و ضمان حق المواطن في بيئة سليمة تكفل له العيش الكريم كما تكفله للأجيال القادمة.

و مما لا مناص منه أن النجاح في صون الحق في البيئة و مجابهة التحديات البيئية الصاعدة يتطلب اليوم، و بالموازاة و تطور الترسانة القانونية البيئية، تكثيف جهود التعاون والتنسيق بين الدول، و بينها وبين باقي المنظمات الدولية. كما يقتضي تغييرا جوهريا في السياسات والاستراتيجيات التنموية في اتجاه تحقيق الاستدامة و الانتقال نحو اقتصاد أخضر. ولأجل ذلك يتعين مراعاة ثلاث مبادئ في التنمية بقصد حماية البيئة، ألا وهي الاستخدام المعقلن لموارد البيئة والتوقف عن استنزافها، ثم ترشيد استهلاك الموارد المتجددة، و أخيرا العمل على تهيئة البيئة لاستيعاب الملوثات الناتجة عن العمليات الاقتصادية.

كما يستوجب الحق في البيئة، كذلك، ضمان مجموعة من الحقوق الإجرائية المرتبطة به كالحق في المشاركة البيئية بتمكين الأفراد و التنظيمات البيئية و مختلف الفاعلين الآخرين من المشاركة في اتخاذ القرار و التدابير العامة و توجيهها بما يتوافق مع متطلبات حماية البيئة²⁵⁵⁷، و الحق في الحصول على المعلومات البيئية و تفعيل العدالة البيئية من خلال اللجوء إلى القضاء في القضايا البيئية.

و أخيرا، فإن حماية البيئة تفرض اهتماما بالتربية البيئية للمساهمة في تنمية وعي المواطنين بحقوقهم و مسؤولياتهم البيئية، و انخراط كافة فئات المجتمع في تنزيل السياسات و البرامج البيئية. كل ذلك مع تعزيز مساهمة فعاليات المجتمع المدني لما لها من دور فعال في تحسيس المجتمع بالمخاطر البيئية، وتشجيع المشاركة في المبادرات البيئية و مساءلة الجهات المسؤولة عن حماية البيئة.

❖ لائحة المراجع:

أولا: بالعربية

الكتب

- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
- رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1979.
- رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 2، 2008.
- شيخة أحمد العليوي، حق الإنسان في بيئة سليمة في النظام الدستوري البحريني، منشورات معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات، 2017.
- طارق إبراهيم الدسوقي، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
- عبد العال الديري، الحماية الدولية للبيئة و آليات فض منازعاتها، الطبعة الأولى، 2016.
- عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية و سلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 371.

²⁵⁵⁵ مهي وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، يونيو 2017، ص 131.

²⁵⁵⁶ تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا حول تقدم تنفيذ التنمية المستدامة بشمال إفريقيا (بالفرنسية)، أدريس أبيبا، إثيوبيا، 2012، ص 10-11.

²⁵⁵⁷ Approfondies en droit de l'environnement et BEN ABDALLAH (H), le droit à l'environnement en Tunisie, Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études

de l'urbanisme, université EL Manar, Tunis, 2002-2003, P 74

عصام توفيق قمر و سحر فتحي مبروك، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مصر، 2003.

عطا سعد حواس، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار "دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011.

خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود و التخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.

المقالات

بن عطا الله بن علي، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، جامعة ورقلة، 2014.

محمد نعيم فرحات، التشريعات العربية المتعلقة بأمن و حماية البيئة من التلوث، الندوة العلمية الثانية و الأربعون في موضوع "أمن و حماية البيئة"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 14-16 أكتوبر 1996.

مهي وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، يونيو 2017.

الأطروحات

أنور جمعة الطويل، دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراة، دار الفكر والقانون، مصر، 2014.

التقارير

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية 2007-2008 في موضوع "مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"، نيويورك و لبنان، شركة الكركري للنشر، 2007.

تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تنفيذ المقرر 27/2: إسهامات المنتديات الوزارية الإقليمية، نيروبي 23-27 يونيو 2014.

تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا حول تقديم تنفيذ التنمية المستدامة بشمال إفريقيا (بالفرنسية)، أديس أبابا، إثيوبيا، 2012.

تقرير الخبير المكلف بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة و صحية ومستدامة إلى مجلس حقوق الإنسان، الدورة 22 (A/HRC/22/43).

ثانيا: بالفرنسية

Ouvrages

FAVOREU (L.) et alii, Droit des libertés fondamentales, Dalloz, collection Précis, 5ème édition, Paris, 2009.

Articles

CANS (C.), Le développement durable en droit interne: apparence du droit et droit des apparences, AJDA, 2003.

PIEUR (M), Le droit à l'environnement et les citoyens, In : Revue Juridique de l'Environnement, n°4, 1988.

Mémoires

Ben Abdallah (H), le droit à l'environnement en Tunisie, Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études Approfondies en droit de l'environnement et de l'urbanisme, université EL Manar, Tunis, 2002-2003.